

المحاضرة السادسة (متطلبات التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها)

اولاً- متطلبات التنمية المستدامة:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي وليس المحلي تحسين الظروف المعيشة لكافة سكان العالم بالصورة التي تحافظ فيها على الموارد الطبيعية وتجنبها من أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق ذلك يتطلب الامر التركيز على ثلاثة مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة وهي:-

- 1- تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة من خلال خلق ترابط بين الانظمة والقوانين الاقتصادية العالمية بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الاجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون اي استثناء أو تمييز .
- 2- المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة والذي يتطلب وضع الخطط وايجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.
- 3- تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم من خلال ايجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع بما في ذلك توفير الماء والطاقة أي تحقيق ما يعرف بجودة الحياة لأفراد المجتمع والتي يقصد بها (هي كل ما يختص بتوفير خدمات البيئة الاساسية بما في ذلك المياه ، الكهرباء، أنظمة الصرف الصحي ، الطاقة ، وخدمات البنى التحتية الاخرى وكذلك المكونات الحضرية من صحة وتعليم والمساحات الخضراء وغيرها).

توالت الجهود العالمية ما بين عام 1972 و 2002 للتأكيد على ضرورة ارساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم خلال عقد ثلاثة مؤتمرات أرض دولية ومهمة. فضلاً

عن ذلك يتطلب تحقيق التنمية المستدامة الشاملة وجود إرادة سياسية للدول واستعداد لدى المجتمعات والافراد لتحقيقها تساهم فيها كافة القطاعات والجماعات بشكل متناسق ، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ومورد واحد لان ذلك لا يحقق حالة التكافؤ في الفرص ولا توفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع المنصف للثروة والدخل فلا بد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها كون إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ذلك وتقع مسؤولية تلك الادوار على كل ما يأتي :-

أ- دور الفرد في تحقيق التنمية المستدامة : يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تغيير أنماط سلوك الافراد من خلال توعيتهم وشعور الفرد بتحمل مسؤولية المحيط الذي يعيش فيه ، وكذلك مسؤوليته اتجاه الاجيال المقبلة ، فالفرد أياً كان موقعه المواطن الاعتيادي ، الموظف ، صانع القرار وغيرهم ممن عن طريقهم يمكن المحافظة على البيئة لضمان رغد العيش والقدرة على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل فطالما إن الفرد هو محور التنمية المستدامة ، فإنه أيضاً الأساس في بناء هذه التنمية.

ب- دور المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة: يؤدي المجتمع دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة فالمجتمع هو المحرك الأساس لعملية التنمية المستدامة وذلك من خلال خلق مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباتهم ، مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية والانصاف وفي الوقت ذاته يهيئ أجيال تحافظ على بيئتها ومحيطها ، ويقع على عاتق المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام فضلاً عن دوره في تسليط الضوء على تمكين وتعزيز مشاركة الحكومات والمنظمات الدولية فيما يتعلق بمسائل البيئة لتحقيق التنمية المستدامة. فضلاً عن تواصل المجتمعات إلى صور جديدة وفاعلة للتعبير عن اهتماماتها لذا أصبح يعتبر أداة قوية لتعزيز قيم ومقاصد التنمية المستدامة ينظر صورة (1).

ت- دور الحكومات في تحقيق التنمية المستدامة : ان الحكومة هي الراسمة للسياسات وصانعة للقرارات ومن أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون تلك

السياسات والقرارات وما يتبعها من خطط واستراتيجيات شاملة متكاملة بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة او وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن اطار وضع هذه السياسات وتراعي جوانب التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية ، كما إن الاقتصاد لا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي .

أن الدور المركزي للحكومة ومؤسساتها هو لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها محفز وداعم للأخر .

صورة (1) دور المجتمع وإشراكه في أحد جوانب التنمية المستدامة

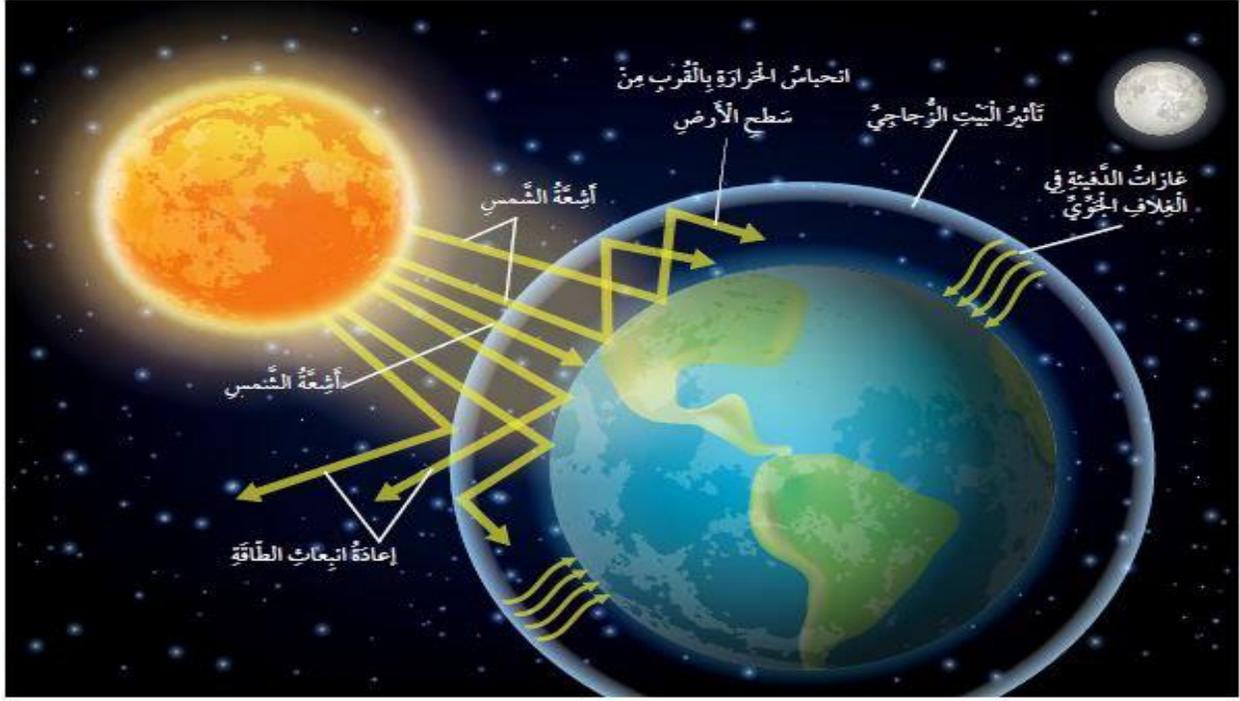


ثالثاً- تحديات تحقيق التنمية المستدامة :

على الرغم من الجهود العالمية المجتمعة والمحاولات لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في كافة دول العالم إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير ، وذلك لعدة اسباب تمثل تحديات أما تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل تلك الاخير بما يأتي :

- 1- الزيادة المطردة في عدد سكان العالم حيث تشير الاحصائيات إلى أن ما يزيد عن ستة مليارات شخص يعيشون على الارض خلال الـ 50 عام الماضية ، في حين أن المتوقع يبلغ عدد سكان العالم نحو عام 2050م تسعة مليارات نسمة مما يشكل ذلك ضغطاً على الموارد الطبيعية ، والخدمات العامة من جانب ، ويضاعف تعقيدات البيئة من جانب آخر.
- 2- عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم الناتج عن الازمات ، و الصراعات الداخلية أو الخارجية وما تتركه من تداعيات على البيئة المحيطة بسبب غياب الامن والسلام .
- 3- تعرض مناطق العالم بصفة عامة إلى ظروف مناخية قاسية ومتطرفة خاصة انخفاض معدلات الامطار عن المعدل العام السنوي ، ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات التبخر والنتح مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر ، جميع هذه المسببات وغيرها أدت إلى ظهور ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري التي تعرف بأنها (عملية التبادل الاشعاعي بين الغلاف الجوي وما يحتويه من غازات ومواد عالقة وبين سطح الارض إذ يسمح الغلاف الجوي بمرور الاشعاع الشمسي نحو الارض لكنه في الوقت ذاته يحبس الاشعاع الارضي الحراري المنعكس مما يؤدي إلى رفع درجة حرارة الجو) ينظر صورة(2).

صورة (2) ظاهرة الاحتباس الحراري



- 4- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها ، ندرة الاراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة وتدهور نوعيتها ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض اجزاء العالم.
- 5- استثناء ظاهرة الفقر على نطاق واسع في العالم فنحو خمس سكان العالم مضطرون للعيش بمستوى دخل أقل من دولار واحد في اليوم ، فضلاً عن أن 1,1 مليار شخص لا تتوافر لديهم المياه المأمونة للشرب وإن تلوث المياه يرافقه ندرتها في بعض الاجزاء يتسببان في نحو 10 % من جميع الامراض في البلدان النامية خاصة.
- 6- عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي ناهيك عن نقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.